تقرير النتائج السنوي للأمم المتحدة في ليبيا

2022

الأمم المتحدة
ليبيا

الفهرس

تمهيد 3

الأمم المتحدة في ليبيا 4

شركاء التنمية الرئيسيون للأمم المتحدة في ليبيا 5

الفصل 1: التطورات الرئيسية في السياق القطري 6

الفصل 2: دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2022 أولويات التنمية في ليبيا من خلال إطار العمل الاستراتيجي للأمم المتحدة (2019-2022) 7

2.1. نظرة عامة على النتائج المحققة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي في عام 2022 7

2.2. نتائج ركائز إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي 9

الركيزة 1: الحوكمة 9

الركيزة 2: التعافي الاقتصادي 13

الركيزة 3: الخدمات الأساسية 16

2.3. دعم الشراكات وتمويل خطة عام 2030 19

2.4. نتائج عمل الأمم المتحدة معا بشكل أفضل: اتساق الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها 20

2.5. التقييمات والدروس المستفادة 21

2.6. استعراض مالي عام 21

الفصل 3: محور تركيز الأمم المتحدة في ليبيا لعام 2023 22

الملحق 1: قائمة شركاء التنمية الأمم المتحدة في ليبيا 23

تمهيد

جورجيت غانيون

نائب الممثل الخاص للأمين العام -
المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية في ليبيا

نائب الممثل الخاص للأمين العام -
المنسق المقيم و منسق الشؤون
الإنسانية في ليبيا

باسم الأمم المتحدة في ليبيا، يسرني أن أقدم تقرير نتائج الأمم المتحدة لعام 2022 لليبيا. مع بدء الأمم المتحدة في تنفيذ إطار عملها الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2025) في عام 2023، يعكس هذا التقرير النتائج الرئيسية التي حققتها جهود الأمم المتحدة في ليبيا في العام الأخير من تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي لليبيا 2019-2022 من قبل سبعة عشر وكالةً وصندوقا وبرنامجا تابعاً للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفي سياق الاستقرار النسبي الذي شاهده الوضع الأمني في عام 2022، واصلت الأمم المتحدة في ليبيا تقديم الخدمات للناس في جميع أنحاء البلاد بإجمالي نفقات برامجية بلغت 163.6 مليون دولار أمريكي. ركزت الأمم المتحدة على توفير الخدمات الأساسية، مع العمل على تعزيز قدرة الحكومة وأصحاب المصلحة على تقديم خدمات اجتماعية مستدامة. وبدعم من الأمم المتحدة، **مكن 60 في المائة من الناس في جميع أنحاء ليبيا من الوصول الى الخدمات الاجتماعية الأساسية - الرعاية الصحية والتعليم والصرف الصحي والتغذية – عبر المراكز التي تمت صيانتها أو ترميمها.**

وعلى الصعيد الاقتصادي، دعمت الأمم المتحدة في ليبيا **جهود الرامية لتعزيز الاقتصاد المحلي** و ذلك من خلال تقوية جانبي العرض والطلب في سوق العمل عن طريق توفير فرص التدريب على الوظائف ودعم سبل العيش لأكثر من **76,000** شاب وامرأة ومهاجر ومجتمع محلي في جميع أنحاء البلاد. وفي الوقت نفسه، عملت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مع الحكومة لتحسين الفعالية الصناعية في قطاعات مختارة مثل الزراعة و مصائد الأسماك.

وبالتوازي مع **الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لتيسير الانتخابات الوطنية**، سعت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها إلى **تهيئة بيئة تمكينيه لتحقيق السلام المستدام.** قدمت الأمم المتحدة سياسات وعقدت حوارات لتعزيز مشاركة المرأة وإدماجها في الحياة العامة عن طريق دعم الخبراء الليبيين لوضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وتقديم خطة الدعوة له. وتم دعم الشباب من خلال إطلاق مبادرات جديدة يقودها الشباب على مستوى المجتمع المحلي وتوعية الجموع برسائل رئيسية عن حماية النساء والأطفال من جميع أشكال العنف. كما دعمت الأمم المتحدة الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون من خلال تدريب أكثر من **1,000** مسؤول قضائي وشرطي.

مع استمرار اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر 2020، استمر الوضع الإنساني العام في التحسن في عام 2022 مع بقاء بعض المجالات ذات الاحتياجات الإنسانية والحماية. وعلى وجه الخصوص، انخفض عدد النازحين داخليا بنسبة 60 في المائة[1]، وسُجل عدد الأشخاص الذين هم في حاجة للدعم لعام 2022 كواحد في المائة من السكان في ليبيا حيث ارتكز هذا الرقم بشكل رئيسي على المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية.

يعد إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة لليبيا (2023-2025) أداة انتقالية لدعم ليبيا في دفع جهود التنمية المستدامة وبناء السلام بما يتماشى مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. ويشتمل العمل على أربع أولويات مشتركة بين الحكومة والشعب في ليبيا والأمم المتحدة بشأن: السلام والحوكمة؛ التنمية الاقتصادية المستدامة؛ تنمية رأس المال الاجتماعي والبشري؛ تغير المناخ والبيئة والمياه; جنبا إلى جنب مع العمل على معالجة الأسباب الجذرية للاحتياجات الإنسانية والحماية المتبقية من خلال النتيجتين الجماعيتين بشأن الحلول الدائمة للنازحين داخليا وإدارة الهجرة.

وفي عام 2023، تهدف الأمم المتحدة في ليبيا إلى المضي قدما بأقصى سرعة لتنفيذ إطار التعاون الجديد مع الحكومة الليبية وشركاء التنمية بما يشمل تحسين التنسيق الاستراتيجي والتمويل المشترك. وفي ضوء السياق السياسي الصعب و تحديات الحوكمة في ليبيا ومحدودية المساعدة الإنمائية الرسمية، من المهم أن يعمل جميع أصحاب المصلحة معا بشكل وثيق لخلق التآزر وتعظيم نتائج التنمية على الأرض لجميع الناس في جميع أنحاء البلاد.

[1] في أكتوبر 2020، بلغ عدد النازحين 316,000. في ديسمبر 2022، تم تسجيل 125,000 شخص كنازحين داخليا، وفقا لمصفوفة تتبع النزوح للمنظمة الدولية للهجرة.

الأمم المتحدة في ليبيا

لدعم ليبيا في دفع عجلة السلام والتنمية المستدامين ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتقدم نحو خطة عام 2030، تشمل الأمم المتحدة في ليبيا 17 صندوقاً وبرنامجاً ووكالة مقيمة وغير مقيمة.

الوكالات المقيمة

الوكالات الغير مقيمة

شركاء التنمية الرئيسيون للأمم المتحدة في ليبيا

انطلاقا من مبادئ إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي والمتمثلة في الشراكات الأوسع والملكية الوطنية، وسعت الأمم المتحدة في ليبيا شراكاتها في عام 2022 لتشمل 23 وزارة و66 مؤسسة حكومية و25 دولة عضو و28 جهة مانحة و7 مؤسسات أكاديمية (راجع الملحق الأول للاطلاع على القائمة كاملة).

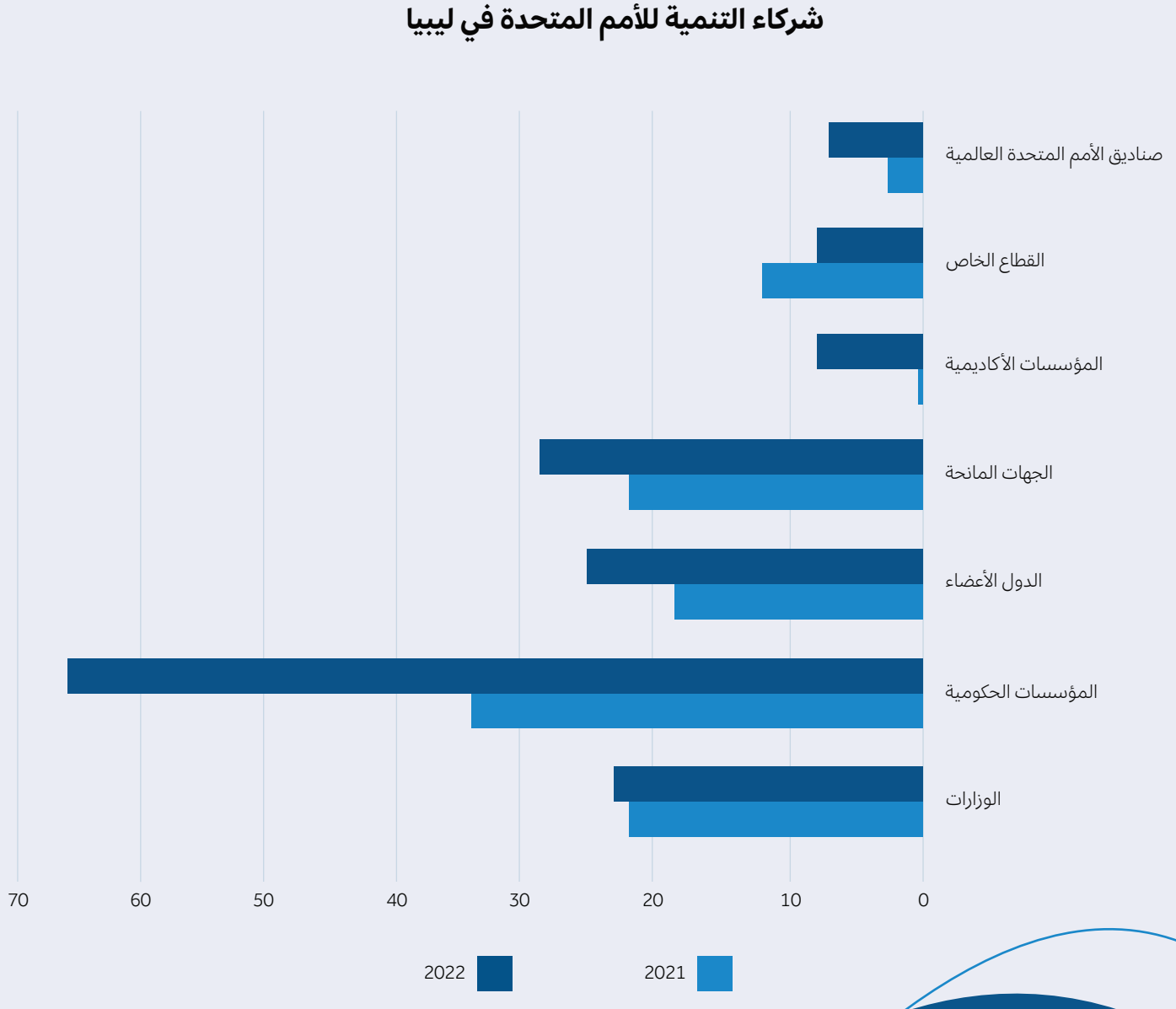

الفصل 1: التطورات الرئيسية في السياق القطري

تقف ليبيا أمام مفترق طرق، طوال عام 2022، بذلت السلطات الليبية والشركاء الدوليون جهودا مكثفة لمعالجة المأزق السياسي عقب تأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية إلى أجل غير مسمى في ديسمبر 2021 و التي عمقت التوترات بين الجهات السياسية و الأمنية الفاعلة.

على الجبهة السياسية، استمر المأزق بشأن قيادة السلطة التنفيذية مع بقاء حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة في مكانها وتعيين مجلس النواب في شرق ليبيا حكومة الاستقرار الوطني. و قد تمكنت الأمم المتحدة من إحراز تقدم ضئيل في الاتفاق على مسار الانتخابات على الرغم من جولات المحادثات بين رئيس مجلس النواب و رئيس المجلس الأعلى للدولة و جهود المساعي الحميدة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وفي25 سبتمبر 2022، تولى الممثل الخاص الجديد للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، عبد الله باتيلي ، مهامه وشرع في مجموعة واسعة من المشاورات حول الوضع السياسي و الأمني و الاقتصادي و حقوق الأنسان مع اصحاب المصلحة الليبين في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك المجتمع المدني و مجموعات النساء و للشباب.

وفيما يتعلق بالوضع الأمني العام، على الرغم من استمرار اتفاق وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر 2020، تأثر مسار الحوار الأمني فيما بين الليبيين بالمأزق السياسي الذي طال أمده. وتم تسجيل حوادث عنف بين الجماعات المسلحة في أجزاء مختلفة من البلاد طوال عام 2022. بما في ذلك اشتباكات بالأسلحة الثقيلة في المناطق الحضرية ومواجهات مسلحة محلية بين الجماعات الإجرامية المنظمة للسيطرة على الأنشطة غير المشروعة واحتجاجات على توفير الخدمات الأساسية.

وعلى الصعيد الاقتصادي استمر إنتاج النفط والأنشطة الاقتصادية حيث سجلت عائدات النفط الليبية زيادة طفيفة من 21.5 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 إلى22.0 مليار دولار أمريكي بحلول نهاية عام 2022 وفقا مصرف ليبيا المركزي. إلا ان عملية توحيد مصرف ليبيا المركزي قد تعثرت مع استمرار المأزق السياسي وكذلك الجهود المبذولة للموافقة على الميزانية الوطنية. كما أثر الغزو الروسي على أوكرانيا على أسعار السوق الليبية الإجمالية خلال النصف الأول من عام 2022، نظرا لاعتماد ليبيا الشديد على الواردات الغذائية.[2]

وفيما يتعلق بالتعافي الاجتماعي-الاقتصادي العام وتقديم الخدمات الأساسية، فلا تزال تحديات التخطيط المنهجي ومخصصات الميزانية قائمة. بالإضافة إلى ذلك، أدى التغيير الكبير في موظفي الخدمة المدنية و لا سيما تغير صانعي القرار ومنسقي البرامج، و أدى التشتت المؤسسي إلى إعاقة تقديم الخدمات الأساسية بما في ذلك خدمات التعليم والرعاية الصحية والمياه وخدمات الصرف الصحي. فعلى سبيل المثال، لا يزال الوصول الى الخدمات الصحية الأساسية يواجه ضغوطا شديدة بسبب نقص الموارد البشرية والأدوية ونقص الإمدادات وعدم كفاية التمويل الحكومي.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، تآكلت الحقوق والحريات الأساسية ولاسيما من خلال ازدياد قمع و كبت الفضاء المدني من قبل الجهات الأمنية. كما استمرت انتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع في ليبيا حيث تعمل الجماعات المسلحة خارج نطاق القانون وترتكب انتهاكات مع إفلاتها من العقاب ويشمل ذلك قيامها بعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفيين على نطاق واسع، والقتل غير القانوني، والاختفاء القسري، والاستخدام المفرط للقوة ضد المتظاهرين السلميين، والانتهاكات ضد المهاجرين واللاجئين بما في ذلك الاتجار بالبشر والعمل القسري. ولا يزال هناك عدم احترام منهجي لضمانات المحاكمة العادلة واستقلال القضاء وقد تأثرت النساء والأطفال بذلك أكثر من غيرهم.

وعلى الصعيد الإنساني، انخفض عدد النازحين داخليا بنسبة 60.4 في المائة (من 316,000 في بداية عام 2020 إلى 125,000 في ديسمبر 2022[3])، مع وجود معظم النازحين الباقين في بنغازي ومصراتة وطرابلس. إلا أن العوائق النظامية التي تحول دون عودتهم أو إدماجهم محليا لا تزال تتطلب زيادة تخصيص موارد من جانب السلطات الوطنية لإيجاد حلول دائمة للنازحين. اعتبارا من ديسمبر 2022، تم تقدير اجمالي المهاجرين الموجودين في البلاد ب 694,398 حيث النيجر ومصر والسودان وتشاد ونيجيريا أكثر الجنسيات تمثيلًا بين المهاجرين في ليبيا[4]. وانخفض عدد المهاجرين واللاجئين الذين تم اعتراضهم في البحر الأبيض المتوسط وإعادتهم من قبل السلطات الليبية من 30,990 شخصا في عام 2021 إلى 24,788 في عام 2022 من خلال 263 عملية اعتراض. استمر المهاجرون واللاجئون خلال هذه العمليات وبالتحديد عقب عمليات الانزال في مواجهة مخاوف خطيرة تتعلق بحقوق الإنسان والحماية، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي في ظروف غير إنسانية مع تقييد المساعدات الإنسانية والتعرض لمخاطر عالية من التعذيب والعمل القسري والابتزاز والعنف الجنسي والاتجار بالبشر من قبل الجماعات المسلحة والمهربين عبر الحدود الوطنية وأطراف أخرى.

[2] في عام 2021، ارتفع اعتماد ليبيا على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا إلى 61 في المائة (40 في المائة من أوكرانيا و21 في المائة من روسيا) وفقا لقاعدة البيانات الإحصائية لمنظمة الأغذية والزراعة. وشهد سعر دقيق القمح الرئيسي زيادة في الأسعار بنسبة 23.4 في المائة بحلول يونيو 2022 مقارنة بشهر فبراير 2022.

[3] مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة

[4] مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة

الفصل 2: دعم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في عام 2022 أولويات التنمية في ليبيا من خلال إطار العمل الاستراتيجي الأمم المتحدة (2019-2022)

2.1 لمحة عامة عن النتائج التي تم تحقيقها من خلال إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي (2019 - 2022)

انتهى في ديسمبر 2022 تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي (2019-2022). واصلت الأمم المتحدة في ليبيا خلال عام 2022 عملها لدعم البلاد لتعزيز السلام والتنمية المستدامين والاستجابة للاحتياجات الإنسانية والحماية المتبقية بما في ذلك من جائحة كوفيد -19.

في حين واجه تحقيق النتائج تحت إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي في عام 2022 عقبات نتيجة لتأجيل الانتخابات الوطنية إلى أجل غير مسمى ونتيجة للتشتت المؤسسي، **اختتمت الأمم المتحدة تنفيذ إطار عملها الاستراتيجي 2019-2022 بتحقيق 60 في المائة من الأهداف بشكل كامل وتحقيق27 في المائة من الأهداف جزئيا.**

الحكومة الليبية توقع إطار عمل التعاون في مجال التنمية المستدامة مع الأمم المتحدة. أبريل 2022.

النتائج الرئيسية التي تم تحقيقها من خلال الركائز الثلاثة لإطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي (2019 - 2022)

- انخفاض بنسبة 60 في المائة في عدد النازحين داخليا منذ أكتوبر 2020 (حيث بلغ عددهم125,000 في ديسمبر 2022).
- ساهم اتفاق وقف إطلاق النار ومنتدى الحوار السياسي الليبي في أكتوبر 2020، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، في تحقيق الاستقرار والأمن النسبي.
- وضع وتنفيذ خطة تطعيم شاملة ضد كوفيد-19 بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية .
- استعادة 60 في المائة من السكان قدرتهم على الوصول للخدمات الأساسية.

في عام 2022، أعدت الأمم المتحدة في ليبيا مع الحكومة إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2025) والذي يقتضي بتوجيه الجهود الجماعية للأمم المتحدة لدعم تنفيذ ليبيا لخطة عام 2030 وللتصدي للأسباب الجذرية الكامنة وراء الأزمة التي طال أمدها ووراء هشاشة وضعف الفئات الأكثر تهميشا. ولهذه الغاية، أجرت الأمم المتحدة في ليبيا تحليلا مستقلا للأوضاع من منظور أهداف التنمية المستدامة (التحليل القطري المشترك) كما أجرت مشاورات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة بما في ذلك الوزارات والكيانات الحكومية والمستفيدين المستهدفين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وشركاء التنمية الدوليين. ووقع وزير التخطيط نيابة عن الحكومة إطار التعاون في يونيو 2022 وبدأت الأمم المتحدة في ليبيا العمل رسميا تحت إطار عمل التعاون الجديد في يناير 2023.

أهداف التنمية المستدامة الرئيسية في إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي (2019-2022)

بالشراكة مع حكومة ليبيا ، الأمم المتحدة تطلق رسميا اطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. ديسمبر 2022.

توضح هذه الخريطة مشاريع الأمم المتحدة البالغ عددها 108 مشروع والتي نفذت في 28 موقع بإجمالي نفقات قدره 163.5 مليون دولار امريكي

- العدد و الموقع التقريبي للمشاريع المنفذة
- المشاريع المنفذة وطنيا

2.2 نتائج ركائز إطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي

الركيزة 1: الحوكمة

النتيجة 1-بحلول أواخر عام 2022، من المتوقع أن يتم تعزيز الوظائف الحكومية الأساسية والمؤسسات الليبية والمجتمع المدني على جميع المستويات وأن تكون أكثر قدرة على الاستجابة لاحتياجات الاشخاص (الليبيون والمهاجرون واللاجئون) من خلال عمليات صنع القرار وبناء السلام الشفافة و الخاضعة للمساءلة والشاملة التي تلتزم بالمبادئ الديمقراطية لتقسيم السلطة وسيادة القانون و تراعي تعزيز المرأة.

في عام 2022، عملت الأمم المتحدة في ليبيا مع الجهات الفاعلة الليبية لدفع الجهود الرامية لبناء مجتمع سلمي من خلال العمليات السياسية الديمقراطية كما عملت على تنشيط الحوارات حول إجراء الانتخابات الوطنية منذ تأجيلها في ديسمبر 2021 إلى أجل غير مسمى. كما واصلت الأمم المتحدة دعم الانتخابات المحلية والحوكمة والمصالحة الوطنية والمشاركة المدنية على المستويين البلدي والوطني وبناء القدرات وتمكين مجموعات النساء والشباب.

إجمالي النفقات في عام 2022:

33.7 مليون دولار أمريكي

النتائج الرئيسية

- **40,277 شخصا يشارك في تدخلات التواصل الاجتماعي وتغيير السلوك للقضاء على العنف ضد الأطفال.**
- **4 مبادرات يقودها الشباب لتطوير السلام والأمن على مستوى المجتمع المحلي (قرار مجلس الأمن 2250).**
- **وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون القضاء على العنف ضد المرأة وخطة المناصرة له.**
- **انخفاض عدد النازحين داخليا بنسبة 60 في المائة.[5]**
- **تدريب 57 ممثلا من المؤسسات الليبية في مجالات التنمية الحضرية وإدارة الأراضي وحقوقها.**
- **تدريب 739 موظفا و179 من مسؤولي إنفاذ القانون (نساء ورجال) على إدارة شؤون الهجرة والتصدي للاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والممتلكات الثقافية.**
- **تدريب 31 موظفا حكوميا (نساء ورجالا) على ضمان الوصول إلى نظام قضائي ملائم للأطفال.**
- **الوصول إلى 216,000 من خلال التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في جميع أنحاء ليبيا.**

[5] تم تسجيل 131,247 من أكتوبر 2020 إلى أغسطس 2022.

أهداف التنمية المستدامة المدعومة

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في ركيزة الحوكمة

UNODC
UNFPA
يونيسف لكل طفل
UNMAS
UNHCR The UN Refugee Agency
World Health Organization
هيئة الأمم المتحدة للمرأة
United Nations Support Mission in Libya
International Organization for Migration
UNDP
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

نحو تحقيق الناتج 1.1-تعزيز المهام والآليات والعمليات الرئيسية للحكومة والمجتمع المدني

القضاة والمدعون العامون والمحامون الليبيون يشاركون في ورشة عمل حول بدائل الاحتجاز والحصول على المساعدة القانونية. مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، نوفمبر 2022.

في إطار الجهود المبذولة لتعزيز المؤسسات الحكومية الأساسية، واصلت الأمم المتحدة في ليبيا تقديم دعم متعدد المستويات للمؤسسات الليبية. فعلى سبيل المثال، عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تقديم المساعدة التقنية إلى اللجنة المركزية للانتخابات المحلية وإلى أصحاب المصلحة في الانتخابات، لا سيما القضاة ووكلاء وزارة الداخلية وأعضاء المجالس البلدية وذلك لتعزيز القدرات العامة بشأن الإطار القانوني للانتخابات المحلية وآليات تسوية النازعات الانتخابية والأمن الانتخابي[6] . وتوافقا مع أحكام القانون الوطني رقم (59) فيما يتعلق بنظام الإدارة المحلية قامت **17 و45** عضوة في المجالس البلدية بتحسين مشاركتهن الديمقراطية في البلديات وفي شؤون المجالس البلدية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الأمر الذي وسع نطاق الحوار بين المجالس البلدية والمواطنين. ولزيادة تنشيط الدور الحيوي للمجالس البلدية كمقدمي خدمات، قامت الأمم المتحدة في ليبيا من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج

[6] تم تدريب 54 قاضيا و54 محاميا حكوميا على الإطار القانوني للانتخابات المحلية وآليات تسوية المنازعات الانتخابية، بما في ذلك من خلال دراسات حالات عن تسوية المنازعات الانتخابية ومحاكاة عملية التصويت والتدريب على المعايير الدولية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

الأغذية العالمي بتنفيذ نهج تجريبي مشترك للأمن البشري لتنشيط وتعزيز عمل المجالس البلدية. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت وزارة التخطيط خططا استراتيجية متوسطة الأجل لتنمية البلديات بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي بدأت كنموذج رائد في إحدى البلديات وتوسعت لتشمل أربع بلديات اخرى[7] ليكون ذلك بمثابة خارطة طريق لتنمية البلديات على مدى السنوات الخمس المقبلة .

وسعيا إلى تعزيز العدالة، بما في ذلك من أجل الأطفال والنساء، قدمت الأمم المتحدة في ليبيا، من خلال اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مستويات مختلفة من الدعم للوزارات والمؤسسات الحكومية. حيث شارك ضباط من وحدات حماية الأسرة والطفل في وزارة الداخلية في جولة دراسية مشتركة عبر الحدود مع اليونيسف لمراقبة وحدات حماية الأحداث في الأردن. وخلال السنة الثانية من تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك لتعزيز نظام قضاء الأحداث في ليبيا، استمر تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لحماية الطفل من خلال الجهود المبذولة لتطوير نظام إدارة قضايا حماية الطفل من خلال اعتماد إجراءات تشغيل موحدة. وقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان/بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الدعم التقني واللوجستي للخبراء الليبيين لوضع الصيغة النهائية لمشروع قانون لمكافحة العنف ضد المرأة، وتوفير سلسلة متعددة القطاعات من الخدمات للناجيات، ودعم الخبراء لوضع استراتيجية للدعوة من أجل تقديم القانون إلى مجلس النواب.

وفيما يتعلق بإصلاح قطاع الأمن على نطاق واسع، قامت الأمم المتحدة في ليبيا، من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبالتعاون الوثيق مع وزارة العدل، بتعزيز قدرات الشرطة القضائية والجهات الفاعلة ذات الصلة في مجال إصلاح السجون. وأوصى تقرير لتقييم الوضع بشأن أمن السجون بإدخال تحسينات على سلامة وأمن المحتجزين (بمن فيهم النساء والأطفال). وبدعم من مكتب الأمم المتحدة لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، تم أيضا إعداد خارطة طريق استشارية أولية بشأن الاحتجاز التعسفي لزيادة قدرات الشرطة القضائية. ومن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استفاد 21 من أفراد الشرطة القضائية الليبية من جولة دراسية استغرقت أسبوعا واحدا إلى إيطاليا للتعرف على أفضل الممارسات في التحقيقات وإصلاح السجون. وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم للسلطات الجمركية التابعة لوزارة المالية لإنشاء وحدة لمراقبة الموانئ لاعتراض الاتجار غير المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، حسنت وزارات الداخلية والعدل والشؤون الاجتماعية والصحة قدراتها على تقنيات الاعتراض والكشف والتحقيق الخاصة. كما تم دعم مكافحة الجريمة الالكترونية وتحليل المعلومات الاستخباراتية الجنائية ومحاكمة قضايا الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والبت فيها وتعزيز التعاون الدولي في مسائل العدالة الجنائية وتقديم الدعم لضحايا الاتجار غير المشروع والتهريب.

وبهدف الحفاظ على أمن المجتمع، استهدفت الأمم المتحدة في ليبيا العديد من المؤسسات الحكومية بالدعم. فمن خلال دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، استفادت وكالة الأمن الوطني من التدريب على التخلص من الذخائر المتفجرة للتصدي للتهديد المباشر الناجم عنها. كما تم تسليم مجموعات إسعافات أولية فردية ومعدات متخصصة إلى **322** من ضباط الشرطة الدبلوماسية وتدريب المدربين في مجال الاستجابة الأولى التكتيكية. وتماشيا مع هذه الجهود، ومن خلال دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، تم الوصول إلى **14,797** شخصا من خلال التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة في جميع أنحاء البلاد. وتم الوصول إلى **202,000** شخص إضافي من خلال الحملات الإعلامية وتوزيع مواد التوعية. بالإضافة إلى ذلك، استفاد **17,934** شابا في جميع أنحاء البلاد من حملة إعلامية لرسائل السلام من خلال دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمنظمات المجتمع المدني والتي تعمل على منع التطرف العنيف.

ولتعزيز توليد البيانات القائمة على الأدلة وتعزيز نظم البيانات الوطنية والقدرات اللازمة للاسترشاد بها في صنع القرار، ساهمت الأمم المتحدة في ليبيا، من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة الدولية للهجرة، في رفع مستوى قدرات المكاتب الإحصائية الوطنية من خلال اعتماد خطة عمل وطنية للتعداد تتضمن استخدام المقابلة الشخصية بمساعدة الحاسوب في إجراء التعداد وتقييم البنية التحتية لمكتب الإحصاءات والتعداد لاستخدام نظام المعلومات الجغرافية المكانية. ودربت المنظمة الدولية للهجرة المكاتب الحكومية ذات الصلة بإدارة الهجرة على تتبع النزوح الداخلي والرصد المنتظم لاتجاهات الهجرة مع مساهمات في 54 تقريرا دائريا ومجموعات بيانات أعدتها مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة[8].

وفيما يتعلق بإصلاح سيادة القانون والعدالة الانتقالية، دعمت الأمم المتحدة في ليبيا، من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، نقابة المحامين لتبني أول مدونة أخلاقية ولوائحها الداخلية على الإطلاق. وتزامن ذلك مع الجهود المبذولة لتعزيز النظام القضائي الليبي، بما في ذلك خمس دورات تدريبية حول المعايير الدولية لحقوق الإنسان للمحاميات الليبيات الشابات. وقام مكتب المدعي العام، بدعم من المفوضية السامية لحقوق الإنسان/بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بإنشاء وحدة للتفتيش القضائي ومكتب لحقوق الإنسان لزيادة قدرته المؤسسية على رصد عمل المدعين العامين على الصعيد الوطني ومعالجة الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وزيادة احترام المدعين العامين لحقوق الإنسان. وسعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان / بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أيضا إلى زيادة قدرات مجلس القضاء الأعلى ومكتب المدعي العام من خلال تقديم الدعم التقني من خلال المساعي الحميدة التي تهدف إلى زيادة قدرات القضاة والمدعين العامين بشأن المعايير الدنيا للمحاكمة العادلة وحقوق المتهمين أثناء التحقيق والمحاكمة.

ومن أجل توفير مساحة فضاء مدنية مفعمة بالحياة وحماية الحقوق المدنية والسياسية، قامت الأمم المتحدة في ليبيا، من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، برصد مستمر لخطاب الكراهية والتحريض على العنف عبر الإنترنت، وأثارت حالات محددة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين ودعت إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وشاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بنشاط مع فيسبوك وتويتر لمكافحة خطاب الكراهية والتحريض على العنف ضد الناشطات الشابات مما أدى إلى إزالة خطاب الكراهية من المنصة. بالإضافة إلى ذلك، عزز 20 ليبيا مهاراتهم في كيفية المشاركة في عملية الاستعراض الدوري الشامل لرصد وتوثيق سجلات الدول في مجال حقوق الإنسان. كما يسر صندوق الأمم المتحدة للإسكان إعادة إدماج 30 شابا في مجتمعاتهم المحلية من خلال المشاركة المدنية وإنشاء مؤسسات مستدامة اجتماعيا. ومن خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عزز 410 ليبيين في جميع أنحاء البلاد معرفتهم بالأمن الرقمي والأطر المعيارية للجرائم الإلكترونية والعنف عبر الإنترنت ضد المرأة. ولتعزيز مساءلة واستجابة منظومة الأمم المتحدة لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان في البلدان المتضررة من النزاعات، سهلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وضع استراتيجية لحماية المدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا.

[7] بلدية ككلة أول بلدية تضع خطتها التنموية الاستراتيجية لإعادة تأهيل وإعادة تجهيز الكثير من خدماتها الأساسية وبنيتها التحتية، وتعزيز المصالحة. عقب ذلك خطط تنموية لبلديات بني وليد ودرنة وغات.

[8] مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة الدولية للهجرة

لتمكين الشباب كعوامل للتغيير في المجتمع, تعزيز قدرة 51 شابا وشابة على المشاركة الشبابية في الحكم المحلي. أكتوبر 2022.

نحو تحقيق الناتج 1.2 -تعزيز عمليات و وظائف الحوار والمصالحة وإدارة الصراعات و منعها داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها

واصلت الأمم المتحدة في ليبيا من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام 2022 تقديم الدعم لتفعيل التوصيات السياسية والأمنية والاقتصادية والمتعلقة بحقوق الإنسان من عملية برلين. وموائمة لخارطة طريق منتدى الحوار السياسي الليبي، واصلت البعثة تيسير الحوارات بين الأحزاب السياسية لضمان الطريق إلى السلام والاستقرار المستدامين، مثل حوارات اللجنة الدستورية المشتركة مع مختلف الأحزاب السياسية، مما أسفر عن توافق في الآراء بشأن عدة مسائل دستورية خلافية. وبالتوازي مع هذه الجهود، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للحفاظ على قدرتها واستعدادها لإجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية وشفافة بمجرد وضع إطار انتخابي دستوري.

ولتعزيز المصالحة الوطنية الشاملة والمتكاملة والقائمة على الحقوق، دعمت الأمم المتحدة في ليبيا استمرار الحوارات الليبية الداخلية. فمن خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم تقديم الدعم التقني إلى المجلس الرئاسي لوضع الإطار القانوني والسياسي اللازم لإنشاء المفوضية العليا للمصالحة الوطنية في ليبيا. ودعمت المفوضية السامية لحقوق الإنسان/بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا المجلس الرئاسي للنهوض برؤيته الاستراتيجية عبر تقديم ملاحظات بشأن مشروع قانون للمصالحة وتيسير تبادل المعارف وأفضل الممارسات عبر الأقاليم، بما في ذلك تنظيم إحاطة للخبراء بشأن العدالة الانتقالية للنهوض بمصالحة وطنية قائمة على الحقوق وترتكز على مبادئ العدالة الانتقالية وتشمل النساء والشباب ومجموعات الضحايا والمكونات الثقافية. كما واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تمكين شبكات الوسطاء المحليين لجهود المصالحة من خلال دورات تدريبية لبناء القدرات في مجال تحليل النزاعات وحلها وكتابة اتفاقات السلام وتعميم مراعاة المنظور الجنساني لـ 25 وسيطا من مختلف المناطق، بما فيهم 11 امرأة.

ومن خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي[9]، تعاونت الأمم المتحدة في ليبيا مع وزارة الإسكان والتعمير لتدريب أكثر من **45** ممثلا من المؤسسات الليبية على **معالجة تحديات إدارة الأراضي وحقوق الأراضي** التي تهدف إلى خلق مدن ومجتمعات مستدامة ومنع الصراع وتعزيز جهود الاستقرار.

وفي إطار الجهود الرامية إلى تمكين الشباب والنساء من المشاركة السياسية، واصلت الأمم المتحدة في ليبيا من خلال بعثة الأمم المتحدة للدعم وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعوة إلى إشراك المرأة في العمليات السياسية وهيئات صنع القرار على جميع المستويات. وعقب عدة مناقشات للحصول على حصة بنسبة 30 في المائة، أقر مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة في يونيو 2022 حصة بنسبة 25 في المائة للنساء في جميع الهيئات المنتخبة بما في ذلك مجلس الشيوخ بموجب الإطار الدستوري. ومع ذلك، وفقا لأحدث مشروع للتعديلين الدستوريين 12 و13، تم تخفيض الحصة إلى 20 في المائة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وغيرها من كيانات الأمم المتحدة الدعوة إلى زيادة تمثيل المرأة بما يتماشى مع المعايير الدولية في جميع الانتخابات ومناصب صنع القرار. وزودت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بتقرير موجز عن التحديات والتوصيات المقدمة من المرشحات بشأن العنف ضد المرأة في السياسة بعد تدريب المرشحات بقيادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول "تسريع المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا" في عام 2021. بالإضافة إلى ذلك، دعمت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة معا تحالفا جديدا تقوده النساء يسمى "التحالف النسائي من أجل السلام والعدالة في ليبيا"[10] والذي يعد إرشادات حول الأولويات لخارطة طريق نحو الانتخابات في ليبيا بناء على طلب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. وتعاون البرنامج الإنمائي أيضا مع المفوضية العليا للانتخابات لجمع البيانات ورصدها بانتظام وزيادة الوعي ووضع الحلول بشأن التحرش والعنف ضد المرأة.

وعلى المسار الأمني، واصلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا دعم عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5، بما في ذلك تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 والدعوة إلى إعادة توحيد المؤسسات العسكرية. ويسرت البعثة أيضا التوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء آلية تنسيق وطنية ودولية لدعم عملية شاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بين اللجنة السياسية رفيعة المستوى واللجنة العسكرية المشتركة 5+5.

لضمان احترام حقوق الإنسان واتباع نهج عدم الإضرار، واصلت الأمم المتحدة في ليبيا تنفيذ تدخلاتها القائمة على سياسة العناية الواجبة بحقوق الإنسان، لا سيما دعم الأمم المتحدة لقوات الأمن غير التابعة للأمم المتحدة[11] لمنع وتخفيف المخاطر المحددة للانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي أو قانون حقوق الإنسان أو قانون اللاجئين من قبل قوات الأمن الليبية[12]. كما قامت الأمم المتحدة بتحسين إجراءاتها التشغيلية الموحدة لتطبيق سياسة العناية الواجبة لمراعاة حقوق الإنسان، وتحديث تقييمات المخاطر، وإعداد نموذج تقرير الحوادث عن انتهاكات حقوق الإنسان، واستمارة طلب الفحص القياسية، والرسائل الرئيسية لنظام الأمم المتحدة.

[9] الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي هي تحالف ديناميكي ومتعدد القطاعات يضم أكثر من 75 شريكا عالميا وإقليميا ووطنيا متعدد القطاعات ملتزما بزيادة فرص الحصول على الأراضي وأمن الحيازة للجميع، مع التركيز على المجتمعات الفقيرة والنساء. ويشمل شركاء الشبكة منظمات المجتمع المدني الدولية ومؤسسات البحث والتدريب والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والهيئات المهنية الدولية.

[10] يمثل التحالف طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والأكاديميون والمستشارات في البلديات والنقابات النسائية.

[11] اطلع على A/67/775-S/2013/110.

[12] ليبيا ليست طرفًا في اتفاقية اللاجئين لعام 1951 وليس لديها تشريع يتعلق بوضع ومعاملة اللاجئين وطالبي اللجوء. يعتبر اللاجئون مهاجرين غير شرعيين بموجب التشريعات الوطنية ويخضعون للاحتجاز إلى أجل غير مسمى. بالإضافة إلى ذلك ، تفتقر ليبيا إلى استراتيجية شاملة لإدارة الهجرة وإطار قانوني يفي بالمعايير الدولية لتعزيز الهجرة الآمنة والنظامية.

لتحالف النسائي من أجل السلام والعدالة في ليبيا " إعداد التوجيهات بشأن أولويات خارطة الطريق نحو الانتخابات.

الركيزة 2: التعافي الاقتصادي

النتيجة 2 - بحلول أواخر عام 2022، سيبدأ التعافي الاقتصادي في ليبيا بفضل تحسين الإدارة المالية العامة والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي ستحفز الاستثمار وتنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل نحو نموذج اقتصادي وقاعدة صناعية أكثر تنوعا واستدامة وشمولا ومرونة.

في عام 2022، عملت الأمم المتحدة في ليبيا بشكل وثيق مع الحكومة الليبية والمجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية والقطاع الخاص للتعافي بشكل أكبر من التأثير السلبي لثلاث أزمات – أزمة الحوكمة التي طال أمدها وجائحة كوفيد-19 والأزمة الروسية الأوكرانية-وأثرها جميعا على الاقتصاد الليبي. وتحقيقا لهذه الغاية، تعاونت الأمم المتحدة في ليبيا بشكل وثيق مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين لدعم الحكومة في تطوير العديد من التقييمات وخطط الاقتصاد الكلي لتحقيق الاستقرار وتنويع الاقتصاد الليبي، فضلا عن توفير التدريب المهني وخلق فرص العمل.

إجمالي النفقات في عام 2022:

34 مليون دولار أمريكي[13]

النتائج الرئيسية

- **وضع إطار عمل وطني وخطة استثمار للثروة السمكية**
- **تدريب 13,266 فردا على المهارات الفنية للوظائف**
- **تدريب 22 من ممثلي المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني على ترشيد استخدام المياه الزراعية**
- **إطلاق أول حاضنة أعمال ومسرعة مبادرات لبدء الأعمال التجارية للشباب في طرابلس وبنغازي وسبها**
- **حصول 2,990 مهاجر شاب علي دخل من خلال فرص دعم سبل العيش**
- **استفاد 60,000 شخص في الجنوب من السوق المحلية المعاد تأهيلها**

أهداف التنمية المستدامة المدعومة

1 القضاء على الفقر
7 طاقة نظيفة وبأسعار معقولة
8 العمل اللائق ونمو الاقتصاد
9 الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
10 الحدّ من أوجه عدم المساواة
11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة
12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان
13 العمل المناخي
14 الحياة تحت الماء
15 الحياة في البرّ
17 عقد الشركات لتحقيق الأهداف

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في ركيزة الحوكمة

منظمة الأغذية و الزراعة للامم المتحدة | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | المنظمة الدولية للهجرة | برنامج الأغذية العالمي | منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[13] ارتفعت نفقات الأمم المتحدة في ليبيا على ركيزة التعافي الاقتصادي بنسبة 57 في المائة في عام 2202 مقارنة بنفقات العام السابق.

قصة تنمية

التحول إلى لوحات صديقة للبيئة

يتمتع العملاء في ليبيا والمناطق المحيطة بها في شمال وغرب إفريقيا بخيار أنظف وأكثر ملاءمة للمناخ لحلول الكسوة، وذلك بفضل تحويل عملية تصنيع رئيسية باستخدام تقنية استنفاد الأوزون الصفري.

عملت ليبيا بصفتها طرفا في بروتوكول مونتريال بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة على استبدال الملوثات الضارة والمواد المستنفدة للأوزون المستخدمة في البناء مثل البولي يوريثين بخيار أكثر ملاءمة للبيئة، مما لا ينتج نفايات مستنفدة للأوزون.

وقال إبراهيم القطاواني، المدير الإداري لشركة النجاح:" بفضل دعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، مكن المشروع متعدد السنوات أخيرا شركتنا، شركة النجاح، الشركة المصنعة للألواح العازلة والمنازل الجاهزة التي تبلغ طاقتها التصنيعية اليومية 5000 متر مربع ، من تحويل عمليات التصنيع إلى طريقة أكثر صداقة للبيئة".

مع هذا التحويل الصناعي الكامل، تستخدم جميع ألواح الساندويتش من الشركة تقنية أنظف في عملية التصنيع. هذا لا يؤثر فقط على عملاء شركة النجاح في ليبيا ولكن أيضا له تأثير كبير في المنطقة المحيطة في معالجة تغير المناخ.

19 خريجا يكملون برنامج لصيانة السيارات لمدة 3 أشهر. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، نوفمبر 2022.

نحو تحقيق الناتج 2.1-استقرار إطار الاقتصاد الكلي والإدارة المالية العامة الفعالة بدعم من مؤسسات حكومية شفافة وخاضعة للمساءلة

سعت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2022 إلى النهوض بإدارة إيرادات عادلة وشفافة وخاضعة للمساءلة وإصلاح مصرفي. وعقدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع مصر والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة خمس اجتماعات لفريق العمل الاقتصادي لمناقشة الإصلاح المصرفي مع حكومة الوحدة الوطنية ومصرف ليبيا المركزي وديوان المحاسبة الوطني وهيئة الرقابة الإدارية والمجلس الرئاسي والمؤسسة الوطنية للنفط ومجلس النواب. وعلى الرغم من الجهود المبذولة، إلا أن عملية توحيد البنك المركزي قد توقفت.

واصلت الأمم المتحدة في ليبيا المساهمة في توليد المعرفة وتعزيز النظام لتحسين الاقتصادات المحلية وتسحين قدرة النساء والشباب والسكان المتنقلين المستضعفين على الصمود. فمن خلال المنظمة الدولية للهجرة، تم إجراء تحليلات لسوق العمل للإبلاغ عن الديناميكيات الحالية للاقتصاد الليبي الكلي وتحديد ثغرات المهارات مع الاخذ في عين الاعتبار المهاجرين. وأدى الجمود السياسي الذي طال أمده إلى تركيز هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودها على تعزيز مشاركة الناشطات مع تركيز أقل على بناء قدرات وزارة المالية لإدماج الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني في نظم إدارة المالية العامة.

نحو تحقيق الناتج 2.2-تعزيز النمو الاقتصادي بقيادة القطاع الخاص والقطاع المالي من أجل خلق فرص عمل سليمة اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا وتوفير فرص عمل شاملة تراعي احتياجات الجميع.

في ضوء تسريع التنويع الاقتصادي والتنمية في البلاد وخلق بيئة مواتية لريادة الأعمال وتحسين قابلية التوظيف وخاصة للنساء والشباب، قدمت الأمم المتحدة في ليبيا، من خلال منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، مجموعة واسعة من التدريبات المهنية لزيادة الاعتماد على الذات وتعزيز توليد سبل العيش.

- استفاد **13,134** شخصا من التدريب المهني للمساعدة الغذائية من خلال برنامج الأغذية العالمي.
- قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم التقني والمالي لـ **10** من رواد الأعمال من أجل (إعادة)بدء الأعمال التجارية التي تأثرت بالنزاع في بنغازي وسبها وخلق فرص عمل لـ **75 فردا** آخر[14].
- تلقى **80** شابا ونازحا داخليا تدريبا مهنيا ودورات تدريب مهني في صيانة السيارات ومهارات الكمبيوتر واللغة الإنجليزية والتسويق وخدمة العملاء من خلال شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتويوتا ليبيا.
- استفاد **450** شخص مستضعف من تاورغاء وككلة وأوباري من برنامج "النقد مقابل العمل" التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- تم تدريب **52** شابا على صيانة وإصلاح مولدات المنازل وتزويدهم بخطة عمل صغيرة ومجموعة أدوات لبدء عملهم الخاص من قبل المنظمة الدولية للهجرة.

ولضمان تكافؤ الفرص واستمرار الوصول إلى وظائف التدريب المهني، أنشأت المنظمة الدولية للهجرة في عام 2022 **مراكز تدريب خاصة بالمعلومات بالشباب (YESS)** في طرابلس وبنغازي لتكون بمثابة مراكز خدمة مجتمعية لتحسين مهارات المهاجرين والشباب الليبي كما تم إطلاق **مبادرة تسريع بدء الأعمال التجارية** من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ولتعزيز استدامة مبادرات التعافي الاقتصادي، خصصت الأمم المتحدة في ليبيا موارد مالية وتقنية وبشرية لتعزيز أنظمة وآليات الحكومة.

- دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أصحاب المصلحة الوطنيين في وضع **أول استراتيجية وطنية للطاقة المستدامة** لعام 2035 لاستعراض خيارات التنمية المستقبلية للطاقة الكهربائية والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- بدأت المنظمة الدولية للهجرة **إصلاحات في مجال التعليم التقني والمهني** والتدريب مع وزارة العمل وإعادة التأهيل، والتي من المتوقع أن تقلل من عدم تطابق المهارات وإدخال مهارات صناعية من أجل فرص عمل أفضل.
- قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المشورة التقنية إلى وزارة الحكم المحلي لإنشاء **أول حاضنة للأعمال التجارية** على مستوى البلديات من خلال إطلاق مشروع تجريبي بالتعاون مع بلدية طرابلس. وتم إطلاق **مبادرة تسريع بدء الأعمال التجارية** في طرابلس وبنغازي وسبها لخلق فرص عمل لمئات الشباب.
- شرع برنامج الأغذية العالمي في **إعادة تأهيل ميناء بنغازي** للمساهمة في تسريع عملية تخليص الشحنات القادمة إلى الميناء وتحسين عمليات الإمداد والتوريد في جميع أنحاء البلاد.
- نظمت المنظمة الدولية للهجرة ورشة عمل للنظراء الليبيين والنيجيريين لتصميم خارطة طريق لتفعيل **مذكرة تفاهم حول تنقل العمالة.**
- حدد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المؤسسة الوطنية للنفط الأولويات الرئيسية للحد من انبعاثات الميثان في قطاع النفط والغاز في ليبيا.

دعمت الأمم المتحدة في ليبيا من خلال منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي **تنشيط الإنتاج الزراعي والسمكي.**

- قام برنامج الأغذية العالمي بتجديد الأسواق المحلية لإعادة تنشيط سلاسل الغذاء المحلية، والتي تفيد ما يقرب من **30,000 شخص في أوباري و30,000 شخص في سبها.**
- **لقى 600 من صغار مزارعي الزراعة المائية** دورة تدريبية عن بعد في 12بلدية في ليبيا.
- دعمت منظمة الأغذية والزراعة أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين لترشيد استخدام المياه الزراعية من خلال تشكيل فريق وطني متعدد التخصصات مكون من 22 عضوا من 15 مؤسسة وطنية ومجتمع مدني تشارك في قطاعات المياه والزراعة والاستشعار عن بعد.
- تم تدريب **146 فنيا وخبيرا** على رصد وتقييم إنتاجية المياه، بما في ذلك جمع البيانات الميدانية واستخدام نظام المعلومات الرسومية والاستشعار عن بعد.
- بالتعاون مع بنك التنمية الأفريقي، تم تقديم الدعم الفني للمركز الليبي لبحوث البيولوجيا البحرية لصياغة إطار العمل الوطني للثروة السمكية وخطة الاستثمار.

[14] 40 وظيفة من أصل 75 وظيفة للنساء تم إنشاؤها من خلال دعم الأمم المتحدة المقدم إلى 10 من رواد الأعمال، 50 في المائة منهم للنساء.

الركيزة 3: الخدمات الأساسية

النتيجة 3 - بحلول أواخر عام 2022، حسنت المؤسسات الليبية ذات الصلة قدرتها على تصميم وتطوير وتنفيذ سياسات اجتماعية تركز على تقديم الخدمات الاجتماعية الجيدة لجميع النساء والفتيات والرجال والفتيان (بما في ذلك الفئات المستضعفة والمهاجرين واللاجئين) في ليبيا من أجل تعزيز الأمن البشري والحد من عدم المساواة.

على الرغم من تحديات القدرات الهيكلية والمؤسسية للكيانات الحكومية وغير الحكومية ومحدودية الوصول، واصلت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2022 دعم الجهود الوطنية والمحلية لتحسين الوصول المنصف إلى الخدمات الأساسية عالية الجودة في جميع أنحاء ليبيا. وظل التركيز منصبا على النهوض بحوارات السياسات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والمحليين، بما في ذلك وضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية، تعزيز النظم لتوفير خدمات اجتماعية جيدة الاستجابة وقادرة على الصمود دون انقطاع، ولا سيما من خلال الحكومة المحلية وأصحاب المصلحة. وتشمل قطاعات الخدمات الأساسية المدعومة في إطار الركيزة 3 الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم والحماية وخدمات الحماية الاجتماعية.

إجمالي النفقات في عام 2022:

95.8 مليون دولار أمريكي

النتائج الرئيسية

- **تلقى 13,769 فردا مساعدة نقدية وتلقى 66,459 شخصا مواد إغاثة أساسية**
- **وصول 736,829 فردا إلى الخدمات الصحية والمعلومات**
- **تلقى 39,419 طفلا التعليم**
- **استعاد 60% من السكان قدرة الوصول المستدام للخدمات الاجتماعية الأساسية**
- **تحصل 119,000 فردا على مياه الشرب المأمونة بشكل مستمر**
- **تلقى 43,991 تلميذاً مدرسياً وجبات مدرسية مغذية**
- **تدريب 4,581 من العاملين الصحيين[15]**
- **تلقى 60,000 فردا خدمات الصرف الصحي الأساسية**

أهداف التنمية المستدامة المدعومة

2 القضاء التام على الجوع
3 الصحة الجيدة والرفاه
4 التعليم الجيد
5 المساواة بين الجنسين
6 المياه النظيفة والنظافة الصحية
10 الحدّ من أوجه عدم المساواة
11 مدن ومجتمعات محلية مستدامة

كيانات الأمم المتحدة المساهمة في ركيزة الحوكمة

UN-HABITAT | UNFPA | UNHCR The UN Refugee Agency | برنامج الأغذية العالمي WFP | International Organization for Migration المنظمة الدولية للهجرة | UNDP برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | يونيسف لكل طفل | World Health Organization منظمة الصحة العالمية

[15] كوفيد-19، السل، الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، الصحة الإنجابية، إدارة المعلومات الصحية، مراقبة الأمراض، الوقاية من العدوى ومكافحتها ،والإدارة المتكاملة لأمراض حديثي الولادة والطفولة.

نحو تحقيق الناتج 3.1 - تعزيز القدرة الحكومية على تصميم السياسات الاجتماعية وإدارتها من خلال دعم تنمية القدرات متعدد القطاعات

في ضوء تعزيز قدرة الحكومة الليبية على اتخاذ القرار، واصلت الأمم المتحدة في ليبيا **تعزيز أنظمة إدارة المعلومات الوطنية والقدرة على توليد البيانات وإدارتها.**

- تشغيل **نظام المعلومات الصحية المناطقية** (DHIS-2) في أكثر من **700** مرفق صحي بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية.
- إطلاق **منظومة إدارة بيانات التعليم (EMIS) في 200** مدرسة التي تضع خارطة طريق للتعليم عن بعد والتعلم الرقمي بدعم من اليونيسف.
- أطلقت اليونيسف بالتعاون مع مكتب الإحصاء والتعداد أول مسح **للرصد والتقييم الموحد (SMART)** لتقييم حالة التغذية للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات لتصميم تدخلات التغذية القائمة على الأدلة، وكذلك **المسح العنقودي متعدد المؤشرات (MICS)** لجمع تقديرات قابلة للمقارنة دوليا للمؤشرات الرئيسية لتقييم حالة الأطفال والنساء.
- بدعم من منظمة الصحة العالمية أطلق المركز الوطني لمكافحة الأمراض **دراسة استقصائية وطنية جديدة عن انتشار الأمراض غير المعدية.**
- قام **104** عدادين من وزارة الشؤون الاجتماعية بتعزيز قدراتهم على تحليل البيانات وجمعها من أجل **تقييم الاحتياجات المتعددة القطاعات** بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة ريتش.

وأجريت عدة دراسات **لتوليد البيانات وتحسين الفهم حول وضع وسياسات المساعدة الاجتماعية والحماية.**

- تقييم لبرامج المساعدة الاجتماعية وتنفيذها في ليبيا والذي تم إجراءه من قبل برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي.
- دراسة الضعف الاجتماعي الاقتصادي لغير الليبيين والذي تم إجراءه من قبل المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين و البنك الدولي و برنامج الأغذية العالمي.
- تحديد قطاع الحماية الاجتماعية في ليبيا ما بين المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز السياسات الدولية للنمو الشامل.
- تقييم "نظم الحماية الاجتماعية للأطفال في ليبيا" والذي يسلط الضوء على الفجوات بين إحالة المساعدة الاجتماعية وعمليات التسجيل والذي تم إجراءه من قبل اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

دعمت الأمم المتحدة في ليبيا **السلطات الليبية لوضع وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تقديم خدمات أساسية شاملة ومستدامة وعالية الجودة.**

- قدمت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية الدعم إلى المركز الوطني لمكافحة الأمراض من أجل وضع **استراتيجية وطنية لتوليد الطلب، والإبلاغ عن المخاطر، وإشراك المجتمعات المحلية** لضمان الاتصال المتكامل عبر قطاعات الصحة والتغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والتعليم، فضلا عن وضع استراتيجية وطنية مدتها خمس سنوات للتصدي لمرض السل.[16]
- بدعم من منظمة الصحة العالمية، شرعت وزارة الصحة في **تنفيذ استراتيجية وطنية لبناء قوة عاملة صحية ذات جودة ومهارات عالية** (2022-2030) ، تتضمن دليلا لإدارة الأداء ومجموعة أساسية من الخدمات الصحية ومنهجية تقدير التكاليف المرتبطة بها ، لتعزيز جميع مستويات نظام الرعاية الصحية وجميع المناطق الجغرافية.
- إقامة روابط بين المساعدة النقدية واستراتيجيات الحماية الاجتماعية بما يتماشى مع نظام الحماية الاجتماعية الوطني بدعم من اليونيسيف.
- دعمت منظمة الصحة العالمية وزارة الصحة في وضع أول استراتيجية وطنية على الإطلاق في ليبيا بشأن الصحة النفسية وخطة عمل مدتها ثلاث سنوات لتحسين خدمات الصحة النفسية ونتائجها في البلاد.[17]
- قام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، بتعزيز قدرات **51 محافظ و7 عضوات في المجالس البلدية** بشأن تحديد الأولويات الاستراتيجية والتخطيط والتنسيق، بما في ذلك من خلال ورش العمل.

ورشة عمل استشارية حول الاستراتيجية الوطنية للصحة العقلية، منظمة الصحة العالمية، نوفمبر 2022.

[16] وشمل وضع الاستراتيجية إجراء أول استعراض وبائي لمرض السل على الإطلاق، فضلا عن تنقيح المبادئ التوجيهية الشاملة لإدارة السل في المركز الوطني لمكافحة الأمراض.
[17] الاستراتيجية تحت المراجعة من قبل وزارة الصحة واللجنة التوجيهية الوطنية.

نحو تحقيق الناتج 3.2-تعزيز ودعم نظام تقديم الخدمات الاجتماعية عبر القطاعات ذات الصلة لتقديم خدمات وشبكات أمان اجتماعية عالية الجودة وشاملة ومراعية للفوارق بين الجنسين تتسم بالفعالية والكفاءة والاستهداف الدقيق والاستدامة

طوال عام 2022، واصلت الأمم المتحدة في ليبيا دعمها لتعزيز **قدرة القطاع الصحي على الحفاظ على التحصين الروتيني والاستجابة لجائحة كوفيد-19 بما يتماشى مع الخطة الوطنية لنشر اللقاحات.** واستفادت الحكومة من الدعم التقني والمالي لبناء وتوسيع قدرة سلسلة التبريد، بما في ذلك من خلال تركيب ثلاجات تعمل بالطاقة الشمسية وصناديق/أدوات تبريد في **700** موقع للتطعيم من قبل اليونيسيف. وبالتوازي مع هذه الجهود، دعمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والمنظمة الدولية للهجرة عمل المركز الوطني لمكافحة الأمراض لتحسين مبادرات التطعيم للفئات ذات الأولوية العالية ودمج التطعيم ضد كوفيد-19 في خدمات التطعيم الروتينية وتعزيز حملات التواصل التوعوية. ودعمت منظمة الصحة العالمية إنشاء نظام لتتبع مدى توافر اللقاحات في جميع أنحاء ليبيا وتنقيح الخطة الوطنية الليبية للتأهب لتفشي شلل الأطفال والتصدي لها.

لتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الشاملة وتقديمها، واصلت الأمم المتحدة في ليبيا تقديم الدعم التحفيزي.

- دعمت منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وزارة الصحة لتوفير **خدمات الصحة الإنجابية وصحة الأم وحديثي الولادة وصحة الطفل والمراهقين** لحوالي 156,000 شخص، بما في ذلك النساء والأطفال الضعفاء في أكثر من 76 مرفقا صحيا.
- وقامت منظمة الصحة العالمية بشراء المعدات الأساسية وأدوية العلاج الكيميائي ودربت أطباء الأطفال الليبيين وأخصائي السرطان لدعم التحاق **722 طفلا في ليبيا بعلاج السرطان.**
- دعمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين **25,466** من طالبي اللجوء واللاجئين المستضعفين لإجراء الاستشارات الطبية، بما في ذلك في المناطق الحضرية ونقاط النزول ومراكز الاحتجاز. وتم تزويد **13,839** مهاجرا إضافيا **بخدمات استشارية** في مراكز الاحتجاز، كما تم تزويد **15,343** امرأة وفتاة مهاجرات **بخدمات الإحالة.**
- من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم تزويد **129,877** نازحا داخليا ولاجئا ومهاجرا ومجتمعات مضيفة بخدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، وصل العاملون الصحيون المجتمعيون التابعون لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى **116,263** امرأة بمعلومات عن الصحة الإنجابية الجنسية من خلال التوعية الميدانية.
- من خلال "المساحات الآمنة للنساء والفتيات" وخط الاتصال المباشر المدعومة من صندوق الأمم المتحدة للسكان، تم تزويد **57,633** امرأة وفتاة بخدمات متعددة القطاعات للاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.
- دعمت المنظمة الدولية للهجرة إنشاء **6** وحدات عزل مجهزة تجهيزا كاملا في المرافق الصحية ووزعت المعدات الطبية الأساسية والإمدادات والأدوية على أكثر من **50** مرفقا صحيا.

نحو تحسين الوصول إلى التعليم الجيد وتحسين بيئة التعلم، حولت الأمم المتحدة في ليبيا تركيز دعمها لوزارة التربية والتعليم من **الاستجابة للطوارئ وتقديم الخدمات إلى تعزيز النظام التعليمي** ولا سيما حول علم أصول التدريس وتنمية المهارات بما في ذلك المهارات الرقمية والتنسيق الفعال. بالإضافة إلى ذلك، استفاد **20,000** طفل في **16** بلدية من الفصول العلاجية من خلال المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف. تم تسجيل أكثر من **142 طفلا غير ملتحقين**[18] بالمدارس من خلال **مراكز بيتي** التابعة لليونيسف. وبالتوازي مع ذلك، استفاد **43,991** تلميذا في **108** مدرسة في المنطقة الشرقية من ليبيا من برنامج التغذية المدرسية التابع لبرنامج الأغذية العالمي. وبالتوازي مع هذه الجهود، ولضمان استعادة الوصول إلى الخدمات الأساسية، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين بإصلاح و/أو تحسين البنية التحتية لـ **22** مرفقا صحيا و **18** مرفقا تعليميا من خلال "مشاريع الأثر السريع".

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية، بالتركيز على الأشخاص الأكثر ضعفا، قدمت الأمم المتحدة في ليبيا دعما غذائيا مخصصا للفئات المستهدفة. فمن خلال المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تلقى أكثر من **8,000** فرد حزم غذائية شهرية وتلقى أكثر من **4,600** طالب لجوء ولاجئ مساعدات نقدية. كما قدم برنامج الأغذية العالمي الدعم إلى **189,629** مستفيدا[19] من خلال برنامجه للمساعدات الغذائية غير المشروطة.

وفي ضوء ضمان الوصول الآمن إلى خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لمنع وتخفيف تأثير تفشي الأمراض، تلقى **327** فنيا من السلطات الوطنية والمحلية تدريبا على التنفيذ الفعال لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. بالإضافة إلى ذلك، تم دعم الشركة العامة لتحلية المياه في إعادة تأهيل **ثلاث** محطات تحلية متضررة تخدم ما يقرب من **213,000** شخص. كما تلقى **90,000** شخص مواد غير غذائية ومستلزمات النظافة من خلال مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

ولزيادة تحسين الوصول إلى خدمات الحماية الأساسية للفئات الأكثر ضعفا، وسعت الأمم المتحدة في ليبيا نطاق تدخلاتها على الأرض. فمن خلال المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف، **تلقى 81,450 شخصا الدعم النفسي.** وأجرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقييمات **لاحتياجات الحماية لـ 5,334 فردا** أحيلوا إلى الخدمات المتخصصة ذات الصلة. وقامت اليونيسف بتوعية **40,277 طفلا وأولياء أمور بشأن مخاطر حماية الطفل** ونقاط الضعف والخدمات المتاحة. كما تلقى **تلقى أكثر من 1,800 شخص من ذوي الإعاقة** دعما خاصا بما في ذلك الأجهزة الطبية المعينة من قبل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

[18] يشمل ذلك 51 فتاة و 91 فتى.
[19] بما في ذلك 27,844 مهاجرا و16,460 لاجئا.

الاحتفال باليوم العالمي للمهاجرين. المنظمة الدولية للهجرة ، ديسمبر 2022.

2.3 دعم الشراكات وتمويل خطة عام 2030

سعت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2022 إلى تحسين التعاون والتنسيق بشكل عام بشأن خطط أعمال بناء السلام والتنمية في سياق إطلاق إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2025). كما زادت الأمم المتحدة من الدعوة الي والعمل على خيارات لتنويع المصادر لتمويل أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 لجميع الناس في ليبيا.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز التنسيق العام مع الحكومة وشركاء التنمية، دخلت الأمم المتحدة في ليبيا في شراكة مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لتعزيز تقييم التعافي وبناء السلام. ومن المتوقع أن يقوم تقييم التعافي وبناء السلام الذي يرتكز على الملكية القوية للحكومة، بتحديد أولويات التعافي المبكر وبناء السلام وتيسير عمليات التخطيط على المديين القصير والمتوسط من خلال توفير منصة حوار مع الحكومة ومع الشركاء الإنمائيين. كما يعمل التقييم كآلية لتوحيد وتحديث البيانات والتقييمات المتعلقة بالتعافي والتنمية ودعم الحكومة الليبية بصياغة خطة تنمية وطنية وتمهيد الطريق لتمويل الحكومة للتنمية المستدامة.

وفي حين يغطي إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ثلاث سنوات (2023-2025)، فإنه يدعم أيضا النهوض بعملية تقييم التعافي وبناء السلام. ومع المضي قدما في تنفيذ إطار التعاون، سيختتم التقييم بخطة تنمية وطنية تقودها الحكومة ويمكن أن تسترشد بها الأهداف والأولويات الاستراتيجية لإطار التعاون المقبل.

ونظرا لتناقص الاحتياجات الإنسانية في ليبيا، عززت الأمم المتحدة في ليبيا نهجا قائما على إيجاد الصلة بين المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام، بما في ذلك من خلال النتائج الجماعية في إطار التعاون بشأن الحلول الدائمة للنازحين داخليا وإدارة الهجرة. ففي عام 2023، لن يكون هناك حاجة إلى خطة استجابة إنسانية قائمة بذاتها ليتحول بذلك الفريق القطري للعمل الإنساني إلى مجموعة استشارية تابعة للنهج القائم على إيجاد الصلة بين المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام تحت قيادة المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في ليبيا. وستقوم كيانات الأمم المتحدة وشركاء التنمية والمنظمات غير الحكومية ذات التخصصات المختلفة في النهج القائم على إيجاد الصلة بين المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام بتشكيل مواقف وإجراءات جماعية بشأن التقييمات والتدخلات البرامجية لمعالجة الجيوب المتبقية من المخاطر والاحتياجات الإنسانية والمتعلقة بالحماية من خلال الفريق الاستشاري للنهج القائم على إيجاد الصلة بين المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام.

وفي سياق التناقص العام للمساعدات الإنمائية الرسمية في ليبيا، شددت الأمم المتحدة على أهمية التمويل الحكومي في سد فجوات التمويل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومن خلال المشورة والدعم من المحاورين الحكوميين الرئيسيين، تعمل الأمم المتحدة في ليبيا بنشاط على استكشاف طرق تمويل مختلفة بما يتماشى مع القوانين واللوائح المالية الليبية لحشد الموارد الحكومية للنهوض بأهداف التنمية المستدامة.إ

وأدت هذه الجهود إلى بعض النتائج الأولية. فقد وقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقا بقيمة 5 ملايين دولار مع صندوق إعادة إعمار بنغازي ودرنة لإنشاء آلية صندوق استئماني متعدد الشركاء يجري العمل به حاليا. وتم توقيع اتفاق تمويل آخر (0.9مليون دولار أمريكي) بين وزارة المالية ومصرف التنمية الأفريقي من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي باعتباره نموذجا رائدا لدعم الحكومة في إدارة الأموال المقدمة من مؤسسة مالية دولية وتنفيذها. ومن خلال منظمة الأغذية والزراعة، قام بنك التنمية الأفريقي أيضا بتمويل صياغة خطط الاستثمار المستقبلية لقطاع الزراعة والثروة السمكية في ليبيا. وتجري مشاورات مع البنك الإسلامي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدعم القطاع الخاص في ليبيا، والتي سيتم المضي في دراستها بشكل أكثر في عام 2023.

كما بحثت الأمم المتحدة في ليبيا التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل فرص التعلم من الأقران. حيث اضطلع برنامج الأغذية العالمي ببعثة مشتركة مع الحكومة إلى زامبيا لتقييم برامج التغذية المدرسية المحلية. وقد أتاح ذلك فرصا للتعلم في مجال الزراعة المائية والتغذية المدرسية الوطنية المحلية لدعم برامج ليبيا بشكل أفضل والتعلم من التجارب الإقليمية. كما نظم برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ثلاث بعثات ضمت 12 مسؤولا حكوميا لفتح قنوات لتبادل الخبرات والدروس في مجال التنمية الحضرية وإدارة الأراضي في المنطقة العربية.

ولزيادة البرامج المشتركة، حصلت الأمم المتحدة في ليبيا أيضا على دعم من صندوق بناء السلام لبرنامج مشترك جديد لتوسيع البصمة البرامجية والتشغيلية للأمم المتحدة في جنوب ليبيا. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين واليونيسيف النهوض بعملهما بشأن خطة العمل المشتركة لتجريب مخطط العمل المشترك[20].

[20] مبادرة عالمية تهدف إلى توسيع التعاون بين الوكالتين وتحسين تقديم الخدمات الأساسية بما في ذلك المياه والصرف الصحي والنظافة والتعليم وحماية الطفل للأطفال اللاجئين في ليبيا.

2.4 نتائج عمل الأمم المتحدة معا بشكل أفضل: اتساق الأمم المتحدة وفعاليتها وكفاءتها

استرشادا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي (القرار 279/72 ، 2018) ، حسنت الأمم المتحدة في ليبيا عملياتها المتماسكة والفعالة والكفؤة في عام 2022.

هيكل حوكمة لتفعيل نهج العمل القائم على الصلة بين العمل الإنساني والتنمية والسلام وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2025) بشكل انسيابي

راجعت الأمم المتحدة في ليبيا في عام 2022 أهدافها وقدرتها لضمان بقائها مواكبة لسياق البلد المتطور وشمل ذلك تقييما للجهود الإنمائية والإنسانية التي تبذلها الأمم المتحدة في ضوء تحسن الوضع الإنساني بشكل عام والانخفاض الكبير في الاحتياجات الإنسانية[21]، مع وجود بعض الجيوب المتبقية من الاحتياجات الإنسانية والحماية. وفي ضوء الأزمات العالمية الناشئة ووضع ليبيا كدولة في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل وتحسن في الوضع الإنساني، استعرضت الأمم المتحدة في ليبيا مع أصحاب المصلحة في المجال الإنساني والإنمائي الاستراتيجية التشغيلية الشاملة مما أسفر عن خطة متفق عليها للانتقال من الاستجابة للطوارئ إلى التعافي المبكر وبرامج التنمية ونهجها في ليبيا.

بعد المشاورات طوال عام 2022، فإن وضع خطة استجابة إنسانية في عام 2023 امر غير لازم و خاصة في ظل إطلاق إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في عام 2023 و تم إعادة بلورة الفريق القطري الإنساني ليكون **الفريق الاستشاري للربط بين المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام**، والذي من شأنه ان يعمل بشكل وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، لا سيما بشأن مجموعات النتائج والنتائج الجماعية التي تقود تنفيذ الأولويات الاستراتيجية لإطار التعاون. وبالتوازي مع ذلك، يستفيد فريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا من خبرة الفريق الاستشاري المعني بالربط بين المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام ودروسه المستفادة في مجال التأهب لحالات الطوارئ والتنسيق على أساس المناطق.

شبكة الأمم المتحدة للهجرة

تحت قيادة المنظمة الدولية للهجرة، أنشأت الأمم المتحدة في ليبيا شبكة للهجرة تابعة للأمم المتحدة لضمان دعم منسق على مستوى منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجيات الهجرة الفعالة التي تعزز رفاه وحماية المهاجرين مع المساهمة في استقرار ليبيا وتنميتها ونموها الاقتصادي. وتحترم شبكة الأمم المتحدة للهجرة في ليبيا مبادئ الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية[22] في جميع إجراءاتها، وتسترشد بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في جملة أمورها. كما تولى الاعتبار الواجب لأهمية خطة الأمين العام للأمم المتحدة للوقاية ورؤية إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2025) مع التركيز بشكل خاص على تنفيذ الناتج الجماعي 2 بشأن إدارة الهجرة.

تحسين الكفاءة التشغيلية والفعالية من حيث التكلفة وبصمة الأمم المتحدة في ليبيا

ومن خلال استراتيجية تسيير الأعمال (BOS 2.0)[23] ، حسنت كيانات الأمم المتحدة المشاركة وهي المنظمة الدولية للهجرة ، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، واليونيسيف ، وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (بما في ذلك إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن ، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام) ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية الكفاءة التشغيلية والفعالية من حيث التكلفة في **خمسة** من مجالات الخدمات المشتركة ألا و هي؛ أماكن العمل المشتركة ، المشتريات واللوجستيات ، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، الخدمات المالية ، وخدمات الموارد البشرية. **وتشير التقديرات من عام 2019 إلى عام 2022 إلى أن استراتيجية تسيير الأعمال في ليبيا (BOS 2.0) ستصل إلى تجنب التكلفة بمقدار 3.3 مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات (2019-2023) التي تم تحقيق 2.3 مليون دولار منها في عام 2022.**

سعت الأمم المتحدة جاهدة في ليبيا في عام 2022 إلى توسيع وجودها في جميع أنحاء البلاد. فبالإضافة إلى مجمع الأمم المتحدة في بنغازي الذي تم إنشاؤه في عام 2019 والذي يخضع حاليا لمزيد من التوسع، قاد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي نيابة عن فريق الأمم المتحدة القطري في ليبيا إنشاء المجمع المشترك للأمم المتحدة في طرابلس كجزء من الجهود لتوسيع وجود الأمم المتحدة على الأرض. حيث تم افتتاح المجمع في مارس 2022 وتم تشغيله تدريجيا طوال عام 2022 مع توفر أماكن إقامة إضافية ومساحة مكتبية. بالإضافة إلى ذلك، قامت الأمم المتحدة في ليبيا بعثات متعددة مشتركة بين الوكالات في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك إلى إجدابيا وبنغازي ومصراتة وصبراتة وسبها وترهونة وتاورغاء.

أطفال ليبيون ولاجئون يحتفلون بيوم اللاجئ العالمي. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، يونيو 2022.

[21] انخفض عدد المحتاجين الى مساعدات بنسبة 47 في المائة من عام 2021 إلى عام 2022، وبنسبة 59 في المائة من عام 2022 إلى عام 2023، وفقا للنظرة العامة للشؤون الإنسانية في ليبيا لعام 2023.

[22] شبكة الأمم المتحدة للهجرة.

[23] إطار قائم على النتائج يركز على العمليات التجارية المشتركة بهدف القضاء على الازدواجية والاستفادة من القدرة التفاوضية المشتركة للأمم المتحدة .

2.5 التقييمات والدروس المستفادة

كجزء من إعداد إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة (2023-2025)، قامت الأمم المتحدة في ليبيا بإجراء تقييم لإطارها الاستراتيجي 2019-2022. وقدم التقييم مجموعة من التوصيات التطلعية التي أدمجتها الأمم المتحدة في ليبيا في وضع وتنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

وشملت هذه الإجراءات إجراء مشاورات مع مجموعة واسعة من المحاورين الوطنيين والدوليين في وضع وتصميم إطار التعاون، وتحديث تحليل الأمم المتحدة للوضع العام (التحليل القطري المشترك) بانتظام لضمان مشاركة الحكومة ومواءمة أولويات إطار التعاون مع السياق والاحتياجات القطرية سريعة التغير على أرض الواقع. كما أعدت الأمم المتحدة في ليبيا أدوات تنفيذ إطار التعاون بما في ذلك خطة العمل المشتركة الأولى على الإطلاق لعام 2023 والإطار التمويلي متعدد السنوات.

ولضمان عمل الأمم المتحدة كمنظومة واحدة، قامت خمس وكالات (صندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي) في عام 2022 بإعداد برامجها القطرية الجديدة المستمدة من إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وشملت الدروس الجماعية المستفادة من العملية ما يلي:

- تعد المشاورات المكثفة والمشاركة مع أصحاب المصلحة أمرا بالغ الأهمية في السياق الليبي حيث يوجد توافق محدود حول الأولويات على مستوى القطاعات ولا سيما عندما يشتمل القطاع على العديد من الوزارات والمؤسسات. ويمكن لهذه العملية بدورها أن تساعد على مواءمة أولويات الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية والقطاعية.
- يجب أن ترتكز الخطط على تقييمات وتحليلات قوية للاحتياجات مصحوبة بنتائج واضحة وواقعية وقابلة للتحقيق لضمان مشاركة الحكومة الليبية.
- بالنظر إلى السياق الهش، ينبغي دمج تحليل المخاطر وخطط الطوارئ في جميع الخطط.

2.6 استعراض مالي عام

الشكل 1: الموارد المخططة والمتاحة والمنفقة لعام 2022 لكل ركيزة من ركائز اطار عمل الأمم المتحدة الاستراتيجي(بملايين الدولارات الأمريكية)

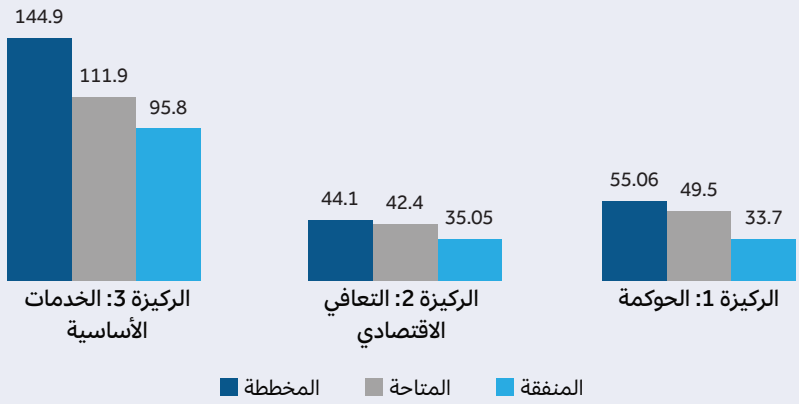

كان عام 2022 هو العام الأخير لتنفيذ إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي 2019-2022. من إجمالي الموارد المخطط لها والبالغة 244.1 مليون دولار أمريكي، تمكنت الأمم المتحدة في ليبيا من توفير 203.9 مليون دولار أمريكي (بما في ذلك تمويلات من عام 2021)، مما أدى إلى وجود فجوة تمويلية قدرها 40 مليون دولار أمريكي. وسجل إجمالي الإنفاق في عام 2022 163.5 مليون دولار أمريكي، مما يعكس تحسن معدل التنفيذ بنسبة 80.2 في المائة.

من إجمالي الميزانية المطلوبة البالغة 244.1 مليون دولار أمريكي لعام 2022، حشد فريق الأمم المتحدة القطري 179.3 مليون دولار أمريكي من 31 شريكا أو مصدرا للتمويل. يوضح الشكل أدناه مساهمات عام 2022 لكل شريك تمويل.

الشكل 2: المساهمات لكل شريك تمويل في عام 2022 [24]

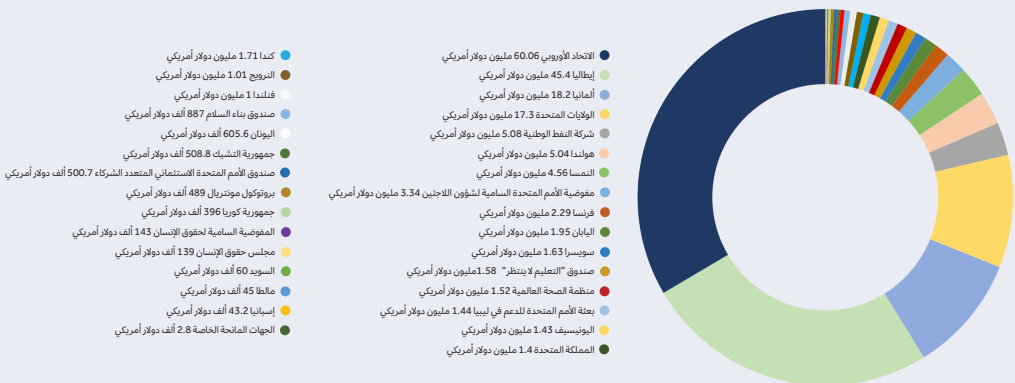

[24] بالنسبة لوكالات الأمم المتحدة المذكورة في الشكل 3، فإن المبالغ المشار إليها هي للمشاريع المشتركة الممولة من خلال "hguorht-ssaP" أو الأموال الأساسية من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والصناديق الاستئمانية المساهمة مثل صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء وصندوق "التعليم لا ينتظر" هي صناديق مجمعة لأصحاب المصلحة المتعددين تدعمها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

دعم المزارعين لتعزيز الإنتاج الزراعي من خلال استخدام الحلول المبتكرة. برنامج الأغذية العالمي ، يناير 2022.

الفصل 3: محور تركيز الأمم المتحدة في ليبيا خلال 2023

في عام 2023، ستبدأ الأمم المتحدة في ليبيا **تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة الجديد للتعاون في مجال التنمية المستدامة.** انطلاقا من شراكات قوية مع الحكومة على المستويين الوطني والمحلي، تهدف الأمم المتحدة في ليبيا إلى تعزيز نهج التعافي المبكر والتنمية وذلك لتقديم برامج حول الأولويات الاستراتيجية في بناء السلام والحوكمة الرشيدة والتعافي الاقتصادي المستدام وتنمية رأس المال الاجتماعي والبشري والبيئة وتغير المناخ والمياه. وستركز الأمم المتحدة أيضا على إيجاد حلول دائمة للمجموعات المتبقية من النازحين داخليا وتحسين إدارة الهجرة من خلال نهج قائم على إيجاد الصلة بين المجالات الإنسانية والإنمائية والمتعلقة بالسلام خلال الفترة الانتقالية 2023-2024.

وستكون الشراكة الاستراتيجية والتمويل في صميم هذه الجهود. ودعما للحكومة، ستقوم الأمم المتحدة في ليبيا بالدعوة إلى ودراسة آليات **التمويل الحكومي لتعزيز أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030 من أجل الناس في ليبيا.** وفي الوقت الذي يصل فيه اجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية في ليبيا لأقل من واحد في المائة من التدفق المالي الإجمالي، ستعمل الأمم المتحدة أيضا عن كثب مع **شركاء التنمية على التنسيق العام لتحسين فعالية المساعدات والدعوة إلى جداول أعمال معيارية،** مدعومة بمبدأ 'عدم ترك أحد وراء الركب'. ويمثل النهوض بتقييم التعافي وبناء السلام مع الحكومة، بشراكة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، أولوية رئيسية أخرى نحو تعزيز الجهود الوطنية لبناء السلام والتنمية.

داخليا، سيواصل فريق الأمم المتحدة القطري (وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها) وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا **تعزيز التكامل الهيكلي والبرامجي كمنظومة واحدة في ليبيا** لزيادة أثر الأمم المتحدة على الأرض لجميع الناس في ليبيا وعلى العمليات السياسية في الفترة التي تسبق الانتخابات الوطنية وعلى برامج التنمية وبناء السلام. كما يعد تحسين الكفاءة التشغيلية من خلال تقديم المزيد من الخدمات المشتركة أمر ضروري لتحسين الاتساق التنفيذي والكفاءات والفعالية من حيث التكلفة وزيادة بصمة الأمم المتحدة في المناطق المستضعفة وذلك للوصول إلى الفئات الأكثر تهميشا في ليبيا.

الاحتفال بيوم الطفل العالمي تحت شعار الدمج من خلال الرياضة. اليونيسف ، نوفمبر 2022.

الملحق 1: قائمة شركاء التنمية للأمم المتحدة في ليبيا

الوزارات: وزارة الزراعة والثروة الحيوانية ، وزارة الثقافة ، وزارة الدفاع ، وزارة التعليم ، وزارة البيئة ، وزارة المالية ، وزارة الشؤون الخارجية ، وزارة الصحة ، وزارة التعليم العالي ، وزارة الإسكان والتعمير ، وزارة الداخلية، وزارة العدل ، وزارة العمل ، وزارة الحكم المحلي ، وزارة التخطيط ، وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة الرياضة ، وزارة الدولة لشؤون النازحين وحقوق الإنسان ، وزارة الدولة لشؤون المرأة ، وزارة التعليم التقني والمهني, وزارة النقل ، وزارة الموارد المائية ، وزارة الشباب ، و 24 بلدية.

المؤسسات الحكومية: هيئة الرقابة الإدارية ، النائب العام ، مصلحة الفضاء السمعي ، نقابة المحامين ، صندوق إعادة إعمار بنغازي ودرنة ، حرس الحدود ، مكتب الإحصاء والتعداد ، مصرف ليبيا المركزي ، اللجنة المركزية للانتخابات المحلية ، اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية ، مفوضية المجتمع المدني ، هيئة الطيران المدني ، لجان الإدارة المجتمعية ، لجان الأزمات المحلية المجتمعية ، إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية ، الشرطة الدبلوماسية ، صندوق التسهيلات المالية, الهيئة العامة لمراقبة الغذاء والدواء ، البحث الجنائي ، الإدارة العامة لأمن السواحل ، الإدارة العامة لأمن المعابر الحدودية ، الهيئة العامة لمراقبة المحتوى الإعلامي ، الشركة العامة للمياه والصرف الصحي ، الشركة العامة للكهرباء الليبية ، الأمانة العامة للمجلس الأعلى للإدارة المحلية ، شركة الخدمات العامة ، مركز المعلومات الصحية ، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ، هيئة المطارات الليبية ، المركز الليبي لأبحاث تغير المناخ, المركز الليبي للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء ، وخفر السواحل الليبي ، والمركز الليبي لمكافحة الإرهاب ، ومجلس النواب الليبي ، والوكالة الليبية للإغاثة الإنسانية ، وجهاز المخابرات الليبي ، والمركز الليبي لبحوث الأحياء البحرية ، والمركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ، والمنظمة الليبية للزراعة والبيئة ، والجمعية الليبية للاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، وصندوق مرزق لإعادة الإعمار، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ، وديوان المحاسبة الوطني ، والمركز الوطني لمكافحة الأمراض, المجلس الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، السلطة التشريعية الوطنية ، المراكز الوطنية للأرصاد الجوية ، المؤسسة الوطنية للنفط ، وحدة الأوزون الوطنية ، مجلس التخطيط الوطني ، هيئة السلامة الوطنية ، الفريق الوطني لأمن الحدود وإدارتها ، هيئة شؤون الجنسية والأجانب ، مديرية الجوازات ، مجلس الرئاسة ، معهد الرعاية الصحية الأولية ، مكتب رئيس الوزراء ، هيئة الممتلكات العامة ، هيئة التسجيل العقاري ، صندوق سرت لإعادة الإعمار ، صندوق التضامن الاجتماعي ، مجلس القضاء الأعلى ، هيئة المسح ، هيئة التخطيط العمراني ، وحدات تمكين المرأة.

الأوساط الأكاديمية: جامعة بنغازي، جامعة درنة، جامعة مصراتة، جامعة عمر المختار، جامعة سبها، جامعة طرابلس، جامعة الزاوية

الجهات المانحة: النمسا، كندا، الجمهورية التشيكية، الاتحاد الأوروبي، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، اليابان، مالطا، هولندا، شركة النفط الوطنية، النرويج، المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، جمهورية كوريا، إسبانيا، السويد، سويسرا، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، منظمة الصحة العالمية

القطاع الخاص: كيا موتورز، ميتا / فيسبوك، الأجنحة الليبية، تطوير، تويوتا، المشروع الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

صناديق الأمم المتحدة العالمية: صندوق الأمم المتحدة "التعليم لا ينتظر"، صندوق الأمم المتحدة المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للشركاء المتعددي الأطراف، صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري

تركيب محطة معالجة مياه الصرف الصحي ضمن برنامج تعزيز القدرات المحلية للصمود و التعافي. برنامج الأمم المتحدة الأنمائي، دبسمبر 2022.

الأمم المتحدة
ليبيا